ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

علم الاجتماع بين التفسير والفهم

طالبة الدكتوراه نبيلة بروحو
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، المغرب.
nabila.bourouhou@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2021/04/21 م تاريخ التحكيم: 2021/04/27م تاريخ النشر: 2021/06/15م

الملخص بالعربية:

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تسليط الضوء على مشكلة المنهج في علم الاجتماع، من خلال التعرف على طبيعة وخصائص كل من المقاربة الكمية والمقاربة الكيفية وبيان أهميتهما ودورهما ومدى فاعليتهما في رصد الأبعاد المختلفة للظاهرة الاجتماعية، وذلك من خلال الإجابة على نص الأسئلة التالية: هل يمكن دراسة الظواهر المجتمعية في ضوء العلوم الفيزيائية أو الطبيعية أو التجريبية على أنها أشياء وموضوعات؟ أم ندرسها في ضوء المقاربة الذاتية التفهمية؟ بمعنى هل لدراسة الظاهرة الاجتماعية يمكن اعتماد التفسير بما هو كشف للعلاقات السببية لظاهرة ما، أم أنه لا بد من اعتماد الفهم بما هو تأويل وفهم للدلالات والمقاصد؟ أم يمكن الجمع بين هذين المنهجين في دراسة علم الاجتماع؟

الكلمات المفتاحية: علم الاجتماع – المنهج – التفسير – الفهم.

Sociology between interpretation and understanding

PhD Student : Nabila Bourouhou
Collège des sciences humaines et sociales. Ibn Totail University, Morocoo.
nabila.bourouhou@gmail.com

Abstract:

We will try through this research to discuss the issue regarding the process in Sociology. We will deep drive in the nature and properties of the approach in term of quantity and qualitity, and we will mention its importance roles andeffictiveness in monitoring the different social dimensions by answering following questions :

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

Can social phenomena be studied as we study natural phenomena, as objects ? Or we study it through the self undetestanding approach ? Meaning, do we adopt the interpretation approch to study social phenomena or do we adopt the understanding approach, or both ?
Keywords: Sociology – process – interpretation – understanding.

مقدمة:

تعد مسألة البحث في المناهج من المسائل المركزية في العلوم سواء كانت طبيعية أو إنسانية، لأن نتائج كل علم تترتب عن المنهجية المتبعة، وقد تبين ذلك من تاريخ العلم أنه ليس هناك من علم دون منهج يشكل حلقته الأساسية التي ينبني عليها.

وعلم الاجتماع كباقي العلوم الإنسانية تأسس منذ بواكيره الأولى على نموذج مستعار من العلوم الطبيعية، وذلك لكي يخلق لنفسه قاعدة صلبة من المنهج العلمي ورصيدا وافرا من الاحترام الأكاديمي، ومن ثم فقد أكد المؤسسون الأوائل لهذا العلم على أهمية التوصل إلى القوانين العامة، وعلى تحقيق درجة عالية من الضبط والتحكم في العالم الاجتماعي على غرار ما يحدث في العالم الطبيعي. وعلى دراسة الوقائع الاجتماعية بوصفها وقائع طبيعية. وإذ سعت العلوم الاجتماعية هذا المسعى فإنها تبنت نموذجا يقوم على التفسير السببي Causal Explanation، وليس على الفهم Understanding.

ويتجلى ذلك بوضوح من خلال محاولة الفلسفة الوضعية تقليد العلوم الطبيعية في دراستها للظواهر الإنسانية، مدعية أنه بالإمكان التوصل إلى حقائق وقوانين موضوعية كما هو الحال في حقائق وقوانين العلوم الطبيعية، وذلك عن طريق المنهج التجريبي، واعتبرت محاولات الفهم الذاتي الحدسي والاستنباطي، محاولات خارج نطاق العلم أو هي على أقل تقدير غير قادرة على كشف المعرفة الموضوعية التي هي مطلب البحث العلمي، إلا أنها اصطدمت بكون "علوم الإنسان" تنفرد بجملة من الخصائص أهمها الوعي والإرادة والتعقيد والحرية، خاصة وأن الإنسان يتحول فيها من مجرد ذات عارفة إلى ذات وموضوع للمعرفة في نفس الوقت. في حين تتصف الظاهرة الطبيعية بالعطالة والاطراد والوضوح والحتمية، فإن الأفعال الإنسانية أفعال واعية وتصدر عن إرادة خفية يستحيل قياسها بدقة، وترمي إلى مقاصد قد لا تكون واضحة ولا تخضع بالضرورة للاطراد، وهي قابلة للتغير والتجاوز باستمرار وبشكل غير قابل للقياس

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

والضبط. ولقد أدى هذا الموقف من جانب العلوم الوليدة إلى احتدام الجدل حول ثنائية التفسير- الفهم، وهو جدل ساهم فيه الفلاسفة والمفكرون من ذوي الميول التأويلية.

من هنا ينبع الإشكال الآتي: ما العمل قصد تحقيق شرط العلمية في علم الاجتماع؟ هل بالاقتداء بالعلوم الطبيعية أم بالاستقلال عنها؟ بمعنى آخر هل يمكن دراسة الظواهر المجتمعية في ضوء العلوم الطبيعية أو التجريبية على أنها أشياء وموضوعات كما يقول الوضعيون، أمثال أوغست كونت وإميل دوركايم؟ أم ندرسها في ضوء المقاربة الذاتية أو التفهمية كما يرى فلهلم دلتاي وماكس فيبر؟ أم يمكن الجمع بين هذين المنهجين في دراسة علم الاجتماع كما يرى لوسيان غولدمان وأنتوني غيدنز؟ وبتعبير آخر، هل يتأسس علم الاجتماع على منهج التفسير، أم منهج الفهم، أم هما معا؟ أم ينبغي البحث عن بديل مغاير للعلمية أو البحث عن منهج سوسيولوجي أصيل لدراسة الإنسان بصفة عامة، والظاهرة المجتمعية بصفة خاصة؟

المبحث الأول: علم الاجتماع في ضوء منهج التفسير

1 -التفسير ووحدة المنهج بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى العلوم الإنسانية باعتبارها فرعا من العلم الطبيعي. ومعنى هذا أن مادة العلاقات الإنسانية إذا أريد لها أن تكون علمية فلا مندوحة لها عن السير في نفس الطريق المنطقي الذي تسير فيه بقية العلوم الطبيعية، وليس في مادة العلاقات الإنسانية ما يتنافى مع استيفاء الشروط المنطقية الضرورية لكل بحث علمي، والفرق بين العلوم الإنسانية والعلوم الأخرى هو فرق في تعقد التفصيلات وكثرتها، مما يجعل مواقفها أعسر تناولا من المواقف الطبيعية الأخرى، ولكن ذلك يجعل تطبيق المنهج العلمي على العلوم الإنسانية أكثر صعوبة ولا يجعله من الناحية المنطقية مستحيلا[i]، وينتمي هذا الرأي إلى الاتجاه الطبيعي أو الوضعي الذي ينادي بوحدة المنهج بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، فالإنسان ليس إلا جزء من عالم طبيعي ويفسر في نطاق التفسير العام للنظام الطبيعي.

ويرفض أصحاب هذا الاتجاه التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على أساس أن الأولى علوم دقيقة والثانية علوم غير دقيقة، وفي الواقع أن الفرق بين النوعين من العلوم هو فرق في الدرجة وليس من حيث المبدأ فالعلم يقال إنه دقيق إذا قدم التفسير والتنبؤ بطريقة معقولة وبالتالي بطريقة محددة للمفاهيم

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

المستخدمة وظهر الاستنتاج عن طريق استخلاص منطقي- رياضي. أما عن استخدام العلوم الدقيقة للرموز الرياضية والقياس العددي فهذا عرض وليس خاصية أساسية، والدقة لا تنطبق على كل العلوم الطبيعية ولكن على بعض مجالات الفيزياء، فمثلا الهندسة المعمارية والطب يعتبران "علمين" ولكنهما غير دقيقين لأنهما يعتمدان على عمليات استنتاجيه غير منهجية، بينما نجد أن علوما مثل الاقتصاد وعلم النفس يعطيان استنتاجات دقيقة وفي نفس الوقت لديهما اعتماد على أحكام حدسية، فهذا يدل على أن ليس هناك حد فاصل بين العلوم الدقيقة وغير الدقيقة كما أن عدم الدقة ليس صفة قاصرة فقط على العلوم الاجتماعية[ii]، بدليل أن بعض فروع العلوم الاجتماعية (أجزاء من علم السكان) متميزة بوجود نظرية رياضية مصاغة ومشابهة منهجيا للأجزاء الدقيقة في الفيزياء[iii]. ويدعي الذين يفرقون بين العلوم الاجتماعية والطبيعية تفرقة من حيث المبدأ أن الأخيرة على الرغم من كونها غير دقيقة تماما الآن إلا أنها سوف تحقق الدقة تدريجيا بينما الأولى بسبب تعقد موضوع الدراسة وعدم الوصول إلى الكمال في معلوماتها القائمة على الملاحظة فلا بد أن تبقى غير دقيقة.

إلا أن هذه التفرقة المفترضة بين العلوم الفيزيائية بدقة مفاهيمها واستنتاجاتها وارتفاع الثقة بتنبؤاتها وبين العلوم الاجتماعية ذات المفاهيم الغامضة والتصورات الحدسية وعدم القدرة على التنبؤ، هذه التفرقة زائفة – في رأي ريكر- فضلا عن أنها هي التي عوقت تطور العلوم الاجتماعية. إن المهم ليس إزالة عدم الدقة في العمليات وفي القدرة التنبؤية، ولكن الموضوعية هي المهمة فهي التي تميز العلم عن العمل الحدسي، ومتى وصلنا إلى واقعة أو فكرة جديدة مهما يكن أساسها الحدسي فلا بد أن تكون قابلة للخضوع للاختبار الموضوعي والتأكيد من أي شخص. إن هذا المستوى من الموضوعية العلمية هو الذي تستند إليه العلوم الاجتماعية، ولكن بطريقة ناقصة، ويرفض "ريكر" اعتبار دقة الشكل والمنهج أو درجة التنبؤ ركنين أساسيين للتفرقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية فتبقى لنا أن نبحث عن فارق معرفي خاص بقدرة كل منهما على الوصول إلى نفس مستوى الموضوعية. ويعتقد "ريكر" أن هذا الفارق لا وجود له وأنه لا يمكن التفرقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الفيزيائية على أساس منهجي، ونستطيع بناء على ذلك إقامة أساس لمعرفة متسقة لكافة العلوم غير الدقيقة سواء كانت اجتماعية أو فيزيائية[iv].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ويرى "بوير" أن المناهج في مجالي العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية متماثلة أساسا، فالمناهج تتكون من تقديم تفسيرات استنباطية حدسية واختبارها عن طريق التنبؤ، وهذا ما يسمى أحيانا بالمنهج الفرضي-الاستنباطي، وأحيانا يسمى بمنهج الفروض لأنه لا يقدم يقينا بالنسبة للأحكام العلمية التي يقوم باختبارها، بل ويمكن أن تحتفظ هذه الأحكام دائما بطابع المحاولة بالنسبة للفروض، إن المهم في مجال العلوم هو أن ندرك أننا نهتم دائما بالتفسيرات والتنبؤات والاختبارات وأن منهج اختبار الفروض دائما واحد[v].

2 -اتجاه أوغست كونت ونظريته إلى التفسير:

إذا تأملنا فكر "أوغست كونت" Auguste Comte وفلسفته نجد أن هدفه الأول كان التفسير ولم يكن المنهج الذي سار عليه إلا وسيلة للوصول إلى تلك الغاية، لقد نظر كونت إلى العلم على أنه واقعة اجتماعية ومن هنا يمكن وصف مراحله الماضية وتقدير احتمالات المستقبل، فالعلم ليس إلا أداة لزيادة تحكم الإنسان في ظروفه الطبيعية والاجتماعية.

لقد اقترح كونت قواعد المنهج الاجتماعي في الدرس الثامن والأربعون من دروس الفلسفة الوضعية، وذلك عندما أكد على ضرورة الاهتمام بدراسة الوقائع الاجتماعية مثلما ندرس الظواهر الفلكية والفيزيائية والكيميائية والفسيولوجية، ومن جهة أخرى أكد على أهمية الفكر العلمي القائم على الملاحظة والتجربة والاهتمام بالوقائع المحسوسة، وقد ميز كونت بين ثلاث مراحل في تطور الفكر البشري هي:

- المرحلة اللاهوتية أو الدينية: وفيها كان الإنسان يفكر بطريقة غيبية، ويعتقد أن أهواء ورغبات قوى خفية هي التي تسير الطبيعة، ويبدو الطريق الذي تسلكه الطبيعة كسلسلة من المعجزات تقوم بها قوى عليا تحكم العالم المرئي، فالعقل يفسر الظواهر بنسبتها إلى قوى مشخصة فريدة خارجة عن نطاق الظاهرة كالآلهة والأرواح والشياطين وما إليها، كان يفسر الظواهر بنسبتها إلى الله عز وجل أو إلى أرواح النبات[vi].

- المرحلة الميتافيزيقية أو المجردة: إن العقل في المرحلة الثانية يطلب أيضا التفسير، وهو يفسر الظواهر بنسبتها إلى معان مجردة أو قوى ميتافيزيقية وعلل أولى لا يقوى على إثباتها، كأن يفسر ظاهرة النمو في النباتات بنسبتها إلى قوة النبات[vii].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

– المرحلة الوضعية أو العلمية: إن العقل الوضعي في هذه المرحلة يسأل كيف تحدث الظواهر، وما الطريق الذي تسير فيه، إنه يجمع الوقائع ويبدأ في دراسة قوانين الظواهر المتتابعة والعلاقات بين الظواهر المتشابهة. ولا يسمح العقل في هذه الحالة للتفكير الاستنباطي أن يمضي بعيدا، وإنما يخضعه للتحكم الدائم للوقائع "الموضوعية"[viii]، إنه يكف عن استخدام تعبيرات ليس لها مقابل في الواقع.

في هذه المرحلة، تجاوز العقل الإنساني مرحلة الخيال والتجريد، وبلغ درجة كبيرة من الوعي العلمي، والنضج التجريبي، إذ أصبح التجريب أو التفسير منهج البحث العلمي الحقيقي، ثم الارتكان إلى المعرفة الحدسية العيانية، وتكرار الاختبارات التجريبية، وربط المتغيرات المستقلة بالمتغيرات التابعة ربطا سببيا، وذلك في ضوء مبدأ الحتمية أو الجبرية العلمية. وتعد هذه المرحلة أفضل مرحلة عند أوغست كونت، وهي نهاية تاريخ البشرية.

ويعتبر كونت التاريخ منهجا رابعا للبحث في علم الاجتماع إلى جانب الملاحظة والتجربة والمقارنة، وهو عند كونت البحث عن القوانين العامة للتغير المستمر في الفكر الإنساني، وهي نظرة تعكس الدور المهيمن للأفكار، كما تبدى ذلك في قوانين المراحل الثلاث، ولا يشترك منهج كونت التاريخي إلا في القليل من نواحيه مع المناهج التي يستخدمها المؤرخون الذين يؤكدون العلاقات السببية بين الوقائع الملموسة، ويقيمون قوانين عامة كيفما اتفق[ix].

3 -اتجاه إميل دوركايم ونظرته إلى التفسير

إن علم الاجتماع كما يتصوره دوركايم ليس إلا دراسة لوقائع اجتماعية أساسا، وتفسيرا لهذه الوقائع بطريقة اجتماعية. وقد استهدف دوركايم في كتاب "قواعد المنهج في علم الاجتماع" أن يدلل على أنه يوجد أو لا بد أن يوجد علم اجتماع موضوعي يتوافق مع نموذج العلوم الأخرى، موضوعه هو الواقعة الاجتماعية. ويحتاج مثل هذا العلم إلى شيئين:

أولا: لا بد أن يكون موضوعه محددا أي متميزا عن موضوعات العلوم الأخرى.

ثانيا: لا بد أن يوجد هذا الموضوع على نحو يتيح ملاحظته وتفسيره بطريقة شبيهة بملاحظة وتفسير وقائع العلوم الأخرى[x].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

وقد اهتم دوركايم أساسا بالتوصل إلى التفسير، وأغلب ما كتبه لم يكن إلا تحقيقا لهذه الغاية، ونذكر في هذا الصدد مؤلفاته الهامة مثل "تقسيم العمل الاجتماعي" و"الانتحار" و"الأشكال الأولية للحياة الدينية" الذي كتب فيه يقول: "إن الهدف النهائي لعلم الاجتماع هو تفسير الواقع وهذا الواقع ليس إلا الإنسان، خاصة إنسان العصر الحديث"[xi].

ويعتبر دوركايم أن الوقائع الاجتماعية مطردة، في حالة توافر الظروف المماثلة، وعلى هذا الأساس يقيم القاعدة الأساسية في التفسير التي يقول فيها: "عندما نكون بصدد تفسير ظاهرة اجتماعية معينة، فعلينا أن نبحث عن كل من السبب الفعال الذي أدى إليها، والوظيفة التي تقوم بها، على أن يقوم كل بحث منها على حدة"[xii]، أي يجب النظر إلى الظاهرة الاجتماعية على أنها شيء محدد تحديدا آليا أي أن يخضع للسبب والنتيجة، بحيث إذا توافرت المقدمات نتجت عنها النتائج، وهذا ما يؤكده دوركايم بقوله: "إن الظواهر الاجتماعية تشكل أشياء، ويجب أن تدرس كأشياء...، لأن كل ما يعطى لنا أو يفرض نفسه على الملاحظة يعتبر في عداد الأشياء...وإذن يجب أن ندرس الظواهر الاجتماعية في ذاتها، في انفصال تام عن الأفراد الواعين الذين يتمثلونها فكريا، ينبغي أن ندرسها من الخارج كأشياء منفصلة عنا...إن هذه القاعدة تنطبق على الواقع الاجتماعي برمته وبدون استثناء"[xiii].

وإلى جانب هذا المنهج الذي يطلب فيه إميل دوركايم من الباحث الاجتماعي ضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية على أساس أنها أشياء تقدم نفسها للملاحظة، فقد حدد دوركايم قواعد ذلك المنهج وطلب من العالم الاجتماعي التقيد بها عند إجراء البحوث والدراسات السوسيولوجية وهذه القواعد هي:

1 يجب على عالم الاجتماع أن يتحرر بصفة مطردة من كل فكرة سابقة عن موضوع الظاهرة، فهذه القاعدة هي الأساس لكل طريقة علمية. وفي الواقع لم تكن طريقة الشك المنهجي لدى "ديكارت" (Descartes) إلا إحدى التطبيقات الفرعية لهذه القاعدة، كذلك نظرية الأصنام التي أشار إليها "بيكون" (Bacon) فقد كانت ترمي لذلك الغرض نفسه.

2 من الواجب أن ينحصر موضوع البحث في طائفة خاصة من الظواهر التي سبق تعريفها ببعض الخواص المشتركة بينها، ومن الواجب أيضا أن ينصب نفس البحث على كل الظواهر التي تتوفر فيها

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

شروط ذلك التعريف. فيجب على الباحث أولا أن يحدد معنى المصطلحات التي يدرسها الباحث كظاهرة الجريمة والأسرة والعشيرة...إلخ،

3 من الواجب على عالم الاجتماع لدى شروعه في دراسة طائفة خاصة من الظواهر الاجتماعية، أن يبذل ما في وسعه في ملاحظة هذه الظواهر من الناحية التي تبدو فيها مستقلة عن مظاهر الحياة الفردية. فإذا أردنا مثلا دراسة مشكلة التعاون وصوره المختلفة وجب علينا دراسة مجموعة القواعد القانونية التي تعبر عنه، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالحياة العائلية، فملاحظة الظواهر الاجتماعية شرط ضروري يمكننا من التوصل إلى الصفات الثابتة التي تمكننا من الكشف عن حقيقة هذه الظواهر ومن ثم التعرف على القوانين التي تخضع لها[xiv].

وإذا كان دوركايم قد حدد بجلاء مبادئ التفسير السليم في كتاب القواعد فإنه مضى في كتابه التالي عليه وهو "الانتحار، دراسة اجتماعية" (Le Suicide, étude sociologique) إلى اختبار مبادئه.

ففي هذا الكتاب تتضح بجلاء كافة مبادئ التفسير الرئيسية: النظرة الواقعية إلى المجتمع باعتباره "ظاهرة كلية" تعلو على مجموع عناصرها، والتصورات الخاصة بالتمثلات الجمعية والوعي الجمعي، وأخيرا استخدام منهج المقارنة بين مختلف الجماعات والمجتمعات. وهكذا درس دوركايم الانتحار كواقعة اجتماعية من أجل التوصل إلى العلاقة بين نسبة المنتحرين وكل من الدولة المدنية، والدين، وأسلوب الحياة، هذه الطريقة تتجاهل بشكل آلي المظاهر الفردية لكل انتحار، ذلك أنه وجد أن الإحصاءات المتاحة لا تدعم أي افتراض قائم على إرجاع تفسير معدلات الانتحار إلى أسباب فردية.

وقد توصل دوركايم إلى أن العزاب ينتحرون في المتوسط بنسبة أكبر من المتزوجين، والمتزوجون بدون أطفال أكثر من المتزوجين بأطفال، والبروتستانت ينتحرون بنسبة أكبر من الكاثوليك، والكاثوليك أكثر من اليهود، وترتفع نسب الانتحار في زمن الهدوء السياسي والسلام أكثر من زمن الأزمات السياسية أو الدبلوماسية أو الحروب.

وقد بين دوركايم أن هناك أنواعا من الانتحار، فبالإضافة إلى الانتحار من خلال الأنانية والانتحار من خلال الغيرية يوجد الانتحار اللامعياري، وهو الذي يصيب الفرد نتيجة وجوده في المجتمعات الحديثة، وهنا لا يخضع الوجود الاجتماعي للتقاليد، فالأفراد في تنافس، ينتظرون الكثير من الحياة ويطالبون

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

بالكثير، وهم في خطر مستمر من الشعور بالألم نتيجة عدم التناسب بين ما يطمعون إليه وما قد تحقق منه. وقد ساعد هذا الجو من القلق وعدم الرضا على نمو الدافع الانتحاري[xv].

4 -أهم الانتقادات الموجهة للاتجاه التفسيري

إن التصور الوضعي الذي يشيء الظاهرة البشرية ويسويها بالظاهرة الطبيعية يطرح صعوبات منهجية كبيرة تتمثل في عدم قدرة الدراسات الإنسانية على فهم موضوعها بشكل دقيق وشمولي يحاكي الدراسات الفيزيائية مثلا، فهي عاجزة عن الإحاطة بكل ما يتصل بنظام الدلالات ونسق المقاصد والغايات والقيم، مادام المنهج الوضعي لا يؤمن بالحقائق الحسية، لذلك فهو "يختزل الكلية الإنسانية ومجموع العناصر المتفاعلة والفعالة في الحياة الإنسانية في عناصرها الحسية الملموسة"[xvi]، كما أن المنظور الوضعي قد أغفل جانبا هاما في الدراسات الإنسانية وهو موضوع التفاعل. فنلاحظ أن الطريقة التجريبية في البحوث الاجتماعية قد أدت إلى ترك مسائل مهمة في قيمتها بالنسبة لفهم النشاط الاجتماعي وتوجيهه، ومن هذه المسائل جانب العمليات الاجتماعية والنفسية التي تحدث حين يتم تغير كمي أو كيفي في ظاهرة اجتماعية.

وقد هاجم فيلسوف العلم "ونش" (Peter Winch) الاتجاه الطبيعي، فعلى حين قبل النظرة الوضعية للعلم الطبيعي بشكل عام والفيزياء بشكل خاص في القرن 19، فإنه رأى على العكس أن تفسيرات الأفعال الإنسانية لا يمكن أن تكون آلية أو ميكانيكية، كما أنه لا توجد قوانين حتمية للأفعال الإنسانية أو نتائجها (وهي الأنشطة الإبداعية) نستطيع عن طريقها التنبؤ بهذه الأفعال[xvii].

وفي محاولة الوضعيين لكي يصبحوا علميين تبنوا كافة أساليب البحث العلمي وادعوا صلاحيتها لدراسة السلوك الإنساني، ومن هنا استخدامهم للملاحظة والتجربة والطرق الإحصائية، كأدوات رئيسية في متناول الباحث، إلا أن الاعتماد الكامل على المعطيات كمصدر للمعرفة يؤدي إلى إفقارها، أما عن عدد الفروض التي سوف يكون على الباحث اختبارها فلن يتوقف عند حدود معينة، ويضاف إلى ذلك صعوبة إجراء التجربة في المجال البشري، ذلك أن الشخص الذي تجرى عليه التجربة (المستجيب) يقوم بدوره بتصميم للتجربة مثله في ذلك مثل الشخص القائم عليها تماما، بحيث نجد كل محاولة تجريبية تصبح فريدة. فيؤدي ذلك بالتالي إلى استبعاد الطرق الإحصائية المقننة، وإذا حاول القائم على التجربة أن يمنع

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

المستجوبين من وضع تصوراتهم الخاصة فإن الموقف يصبح غير صالح للدراسة، ذلك أن الباحث لم يعد يطبق تجربته على البشر، لأنه بتدخله في الموقف استبعد العنصر الإنساني تماما.

المبحث الثاني: علم الاجتماع في ضوء منهج الفهم

1 -مناهج العلوم الاجتماعية متميزة عن مناهج العلوم الطبيعية.

في رأي هذا الاتجاه من الخطأ تطبيق المناهج التي تثبت نجاحها في العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية، لأنه إذا كانت العلوم الطبيعية تتعامل مع علاقات ثابتة وموضوعات مادية قابلة للقياس وتخضع للتجارب فإن العلوم الاجتماعية تفتقد القياس والتجارب وتتعامل مع موضوعات نفسية ومعنوية، إن الهدف الأساسي للعلوم الاجتماعية – فيما يرى "شوتس" Schutz – هو الحصول على معرفة منظمة "للواقع الاجتماعي"، ويقصد به المجموع الكلي للموضوعات والأحداث داخل العالم الاجتماعي الحضاري طالما يشعر بها الناس العاديون الذين يعيشون حياتهم مع زملائهم ويرتبطون معهم بعلاقات تفاعل: إنه عالم الموضوعات الحضارية والتنظيمات الاجتماعية التي نشأنا فيها والتي يجب أن نتلاءم معها. فمن البدء نحن القائمون بالأفعال في المشهد الاجتماعي نختبر العالم الذي نعيش فيه كعالم طبيعي وحضاري في نفس الوقت، وليس باعتباره قاصرا علينا فقط، ولكن باعتباره مشتركا لنا جميعا، إما معطى حاليا أو ممكن الوصول إليه من جانب أي شخص، وهذا يتضمن اتصالا ولغة[xviii].

ويقرر أصحاب هذا الاتجاه أن منهج العلوم الاجتماعية الملائم هو منهج الفهم بينما منهج العلوم الطبيعية هو التفسير، وبينما يهدف التفسير– في رأيهم– إلى إيجاد علاقة من الخارج بين شيئين فإن فهم الوقائع الإنسانية يهدف إلى الحصول على معنى من الداخل، فلا يكفي الوصول إلى قانون عام، ولكن يجب أن أضع نفسي بشكل ما في موضع هؤلاء الناس وأفهمهم عن طريق التواصل، لأن الواقع الاجتماعي مكون من معان يعطيها الذين يقومون بالفعل على المسرح الاجتماعي لأفعالهم ومواقفهم. إن وعي الفاعل أو ذاتيته هو دعامة الفعل الاجتماعي، والموضوع الرئيسي في فلسفة العلوم الاجتماعية هو إلقاء الضوء وإعادة بناء للخصائص الرئيسية للنظرة الذاتية Subjectivity، لأنها تؤسس وتبني العالم الاجتماعي.

إن تخلف الدراسات في العلوم الاجتماعية في رأي هذا الاتجاه، ترجع في الدرجة الأولى إلى الاعتقاد بإمكان تطبيق مناهج العلوم الأكثر تقدما خاصة الفيزياء، على العلوم الاجتماعية، والوحدة المنهجية في

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

رأيهم مرفوضة لأنها تقوم على افتراض غير مؤكد فحواه أن الطرق المستخدمة من قبل العلماء الطبيعيين هي وحدها العلمية.

2 -اتجاه فلهلم ديلتاي ونظرته إلى الفهم

سعى "ديلتاي" (Dilthey) إلى إقامة نظام علمي لا ينتمي إلى مجال بعينه من مجالات العلوم الاجتماعية ولكنه يحتويها جميعا في منهج واحد يميزها كنظام علمي مستقل بذاته أطلق عليه "ديلتاي" علوم الروح، وجوهر الاختلاف في موضوع العلوم الروحية يكمن في أنه ليس مجرد انعكاس للأشياء الخارجية في الوعي كما هو الحال في العلوم الطبيعية، ولكنه هو نفسه واقع داخلي، أي أنه يتشكل في نطاق الوعي، ولذلك فإن انعكاس الأشياء الخارجية في الوعي فيما يتصل بالعلوم الطبيعية يمكن ضبطها والتحكم فيها من خلال التجربة واستخدام النماذج الرياضية، إن الخبرة هنا خبرة محدودة، ويمكن الحد منها بشكل أكبر من خلال تطبيق شروط التجربة، ويختلف الأمر في العلوم الروحية، فالخبرة فيها لا تحدها حدود، ولا يمكن ضبطها من خلال التجريب، بل أن الخبرة هي مفتاح فهم موضوع العلوم الروحية. إن الواقع الذي تدرسه العلوم الروحية —كما يقول ديلتاي– قائم في الخبرة الداخلية، فهو في جوهره واقع داخلي، أو أنه مفتوح على الخبرة من الداخل[xix]. وبناء على ذلك فإن منهج العلوم الروحية يجب أن يختلف عن منهج العلوم الطبيعية، إنه منهج يقوم على الفهم والتأويل.

لقد كان من الطبيعي أن يعاند "ديلتاي" منهج علم الاجتماع في صياغته الوضعية طالما أنه كان يبحث "للعلوم الروحية" عن صياغة منهجية خاصة تختلف عن منهج العلوم الطبيعية الذي تبناه الآباء المؤسسون لعلم الاجتماع، كانت ثورة "دلتاي" على الوضعيين بتأكيده أن مادة العلوم الطبيعية مشتقة من الطبيعة، أما مادة العلوم الإنسانية فهي العلوم البشرية، ولهذا فإنه من المحال الاتفاق في منهج الدراسة، ومن هنا نكتشف محاولة "دلتاي" في تأسيس إيبستيمولوجيا للعلوم الإنسانية، وتأكيده على "الفهم" كمقولة تخص هذه العلوم[xx].

إن الأساس الذي استند عليه "ديلتاي" في محاولته الرامية للتمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، إذن، هو تمييز في الحقيقة بين "التفسير" ومجاله العلوم الطبيعية، و"الفهم" وميدانه الإنسان، وهذا الأمر تؤكده المقولة المشهورة له: "نحن نفسر الطبيعة، أما الإنسان فعلينا فهمه"[xxi].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

ليس بإمكاننا إذن تفسير الظاهرة الإنسانية وإنما نحن نفسر الطبيعة ونفهم الإنسان، لذا يكمن الإسهام الأساسي ل "ديلتاي" في جهوده المبذولة للتأكيد على الاختلاف من حيث التعامل مع ظواهر الطبيعة في مقابل التعاطي مع الظواهر الإنسانية، لذلك على العلوم الإنسانية أن تتبنى طرائق ومناهج خاصة بها، وبالتالي ف"التأويلية" هنا تعد بمثابة حجر الأساس لمنهجية العلوم الإنسانية.

3 -اتجاه ماكس فيبر ونظرته إلى منهج الفهم

يعد "ماكس فيبر" (Max Weber) من أهم السوسيولوجيين الألمان الذين أرسوا دعائم السوسيولوجيا التأويلية، بتجاوز التفسير العلمي نحو التأويل الذاتي والإنساني. وبتعبير آخر لقد أخرج فيبر علم الاجتماع من إسراء التفسير نحو الفهم والتأويل، بالتركيز على الفعل المجتمعي بدل البنية المجتمعية، والتمييز بين العلوم الوضعية القائمة على التفسير السببي والعلي، والعلوم الإنسانية والروحية المبنية على فهم الذات وتأويل تجاربها داخل العالم المرصود.

وقد ظهر منهج الفهم عند ماكس فيبر، بعد أن بلوره "فلهلم دلتاي" (Wilhelm Dilthey). ويتسم هذا التوجه المنهجي بالطابع الدلالي والتفهمي والتأويلي، والتركيز على الذات بدل الموضوع، أي دراسة الفرد في علاقته بأعضاء الجماعة التي ينتسب إليها أو علاقاته مع المجتمع في كليته، بالتوقف عند مختلف الدلالات والمعاني والمقاصد والغايات والنوايا التي يعبر عنها الفعل الإنساني والسلوكي، في علاقته بأفعال الآخرين، ضمن الكينونة المجتمعية نفسها. ومن ثم، يندرج تصور ماركس فيبر ضمن النظرة التفاعلية إلى المجتمع، فالأفراد يؤثرون في المجتمع بأفعالهم الواعية والهادفة، والمجتمع بدوره يؤثر في الأفراد.

وعليه تسعى المقاربة التفهمية مع ماكس فيبر إلى فهم الظاهرة المجتمعية، باستخلاص دلالات أفعال الأفراد، واستكشاف معانيها، ومقاصدها، وغاياتها، ونواياها. وفي هذا السياق، يقول "بيير بريشيي" (Pierre Bréchier): "إن فهم الفعل الإنساني، حسب فيبر، ليس مسعى سيكولوجيا، بل هو السعي إلى فهم السيرورة المنطقية التي تقود الفاعل الاجتماعي إلى اتخاذ قرار ما في ظرف خاص. إذ يتعين إعادة تشكيل المنطق العقلي للفاعل، كما ينبغي، أيضا، فهم الجانب اللاعقلي في سلوكه، تبعا للأهداف التي يتوخاها والوسائط التي يتوسلها، من أجل التوصل إلى فهم تفسيري للفعل"[xxii].

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

إن اتخاذ الفعل وحدة للتحليل يكشف عن موقف مغاير للموقف الوضعي الذي يتخذ من الحقيقة الاجتماعية وحدة للتحليل. ويدرس الفعل من خلال الفهم الذي لم يختلف كثيرا في معناه الفيبيري عن معناه عند ديلتاي (الرؤية التعاطفية أو التقمص الوجداني للموقف الذي يوجد فيه الفعل)، ولكن الفهم عند فيبر يمكن أن يكشف عن العلاقات السببية، ومن تم فإنه ينتهي إلى نفس نوع المعرفة الذي تقدمه العلوم الطبيعية. إن عملية تفسير معنى الفعل الاجتماعي تهدف إلى نفس مستويات الدقة والتحقق التي تسعى إلى تحقيقها العلوم الطبيعية. إن عملية الفهم التأويلي لمعاني الأفعال لا تقف عند المستوى السطحي البسيط، وإنما تحاول أن تسعى إلى ما أسماه فيبر بالكفاية السببية للفهم، والتي تعني أن الفعل يحتمل أن يظهر على هذا النحو وفقا للأطر المعروفة للخبرة[xxiii]، وهكذا يوصنا الفهم إلى مقولات نظرية عامة تماما كمنهج العلوم الطبيعية، فالغاية هنا وهناك واحدة وهي التوصل إلى علاقات سببية.

لقد انشغل فيبر إذن بالربط المنطقي بين "الفهم" و"التفسير"، فبالرغم من أنه كان متعاطفا مع طموح "ديلتاي" في تأسيس منهج مستقل للفهم، إلا أنه كان يهتم أيضا بإقامة تعميمات عن الأفعال الجمعية تتصف بالموضوعية والدقة كما هو الحال في العلوم الطبيعية. وأدى الجهد الذي بذله فيبر في هذا المجال إلى فتح علم الاجتماع على عالم التأويل. وبالرغم من أن المنهج الوضعي الذي تبناه كونت ظل أساسا صلبا لتطور المناحي النظرية والمنهجية الأكثر سيطرة على السوسيولوجيا، إلا أن الطريق الذي سلكه فيبر قد خلق داخل علم الاجتماع تيارا نظريا ومنهجيا، توازى مع تيارات مختلفة في علوم اجتماعية أخرى نبعت هي الأخرى من الانفتاح على عالم التأويل.

ولقد عبر فيبر بصراحة عن تصوره لعلم الاجتماع باعتباره علما للفعل الاجتماعي، فالإنسان باعتباره مخلوقا اجتماعيا ودينيا هو مبدع القيم والأنساق الاجتماعية، وعلم الاجتماع يحاول فهم تلك القيم والأنساق أي القيام ببناء الفعل الاجتماعي، إن فيبر هو الذي صاغ تعريف علم الاجتماع كعلم شامل للفعل الإنساني وهذا يعني في المقام الأول استبعاد للتعريف المعروف باسم التفسير الطبيعي أي أنه استبعاد لاحتمال النظر إلى الفعل الاجتماعي في ضوء الوراثة والبيئة.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

4 -أهم الانتقادات الموجهة للاتجاه التفهمي

إن مشكلة التثبت تظل بالنسبة للفهم محل تساؤل كثير من العلماء، إذ أنهم يكتفون باعتبار الفهم طريقة مولدة لفروض مقترحة لتفسير الأفعال الاجتماعية، ويستبعدونه كطريقة للتثبت من التفسيرات المقترحة. ذلك أن هذا المنهج لا يقدم بذاته أي معيار للتأكد من صدق الحدوس والفروض الخاصة بالأفعال الإنسانية.

ويرى "أبل" أن منهج الفهم يقوم على تطبيق الخبرة الشخصية على السلوك الملاحظ، أي أننا نستخدم المعرفة الموجودة لدينا من قبل، وهذا في رأيه لا يصلح كوسيلة للكشف، وإنما على أكثر تقدير كوسيلة لتأكيد ما كنا نعرفه من قبل. ومن هذا المنطلق تتحدد القدرة على تعريف السلوك باختلاف كمية ونوع الخبرة الشخصية، وقدرة المفسر على القيام بالاستبطان بالإضافة إلى قدرته على تعميم خبراته فإذا أمكن أحيانا ضمان موضوعية المعلومات فإنه يمكن على أساسها التوصل إلى إثبات التفسير، إلا أن ما يحدث في أغلب الأحيان هو أن التفسيرات تظل بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الخبرات الانفعالية مجرد تعبير عن آراء، ومن هنا يستبعد الفهم كوسيلة للتحليل، إلا أنه لا يستبعده تماما لأنه يستطيع القيام بوظيفة إيجابية وهي المساعدة على إقامة الفروض وذلك بدون المساهمة في اختبارها[xxiv].

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نتعرف أهم إشكاليات المنهج في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة، وأن نكشف عن جانب من الفائدة التي يمكن أن تجنيها من هذه الإشكاليات، ولسنا هنا في معرض الدفاع عن منهج في مقابل المنهج الآخر لأنه من الواضح أنه تم تجاوز هذه الثنائية. وحسبنا هنا أن نؤكد على قضيتين، نحسب أنهما يفتحان أمامنا مجالا للبحث المستقبلي، الأولى: أن إمكانية تحقيق علم تجريبي تطابق مناهجه مناهج العلوم الطبيعية قد تبدو إمكانية صعبة التحقيق، والثانية: أن العلوم الاجتماعية يمكن أن تظل لفترة طويلة في المستقبل أسيرة التعدد في المناهج والمداخل النظرية.

ونخلص أيضا إلى أن التفسير عملية أساسية في منهج العلوم الاجتماعية، وكأي عملية تحتاج إلى أن تأخذ شكلا متفقا عليه، وقد قدم النموذج الاستنباطي شكلا جديرا بالدراسة، مدخلا للقوانين أو القضايا العامة في مقدماته. إلا أن هذا وحده غير كاف، فالتفسير يستدعي الفهم، ومن الخطأ القول بتعارضهما

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

—الفهم والتفسير– في قطبين متقابلين، وإنما لا بد أن يكمل أحدهما الآخر في علاقة جدلية داخل عملية واحدة: أن التفسير بدون الوصول إلى فهم الإطار الذي تقع فيه الأحداث ودوافع وغايات الأفراد ثم المعنى الكامن في الموقف، هذا التفسير مستحيل، كما أن الفهم بدون إدراك العلل والأسباب وكافة العناصر الداخلة في الموقف مستبعد.

وهذا ما يؤكد عليه "لوسيان غولدمان" حينما يوفق بين علوم الطبيعة (التفسير) وعلوم الإنسان (الفهم)، ويوفق بين نظرية إميل دوركايم التفسيرية ونظرية ماكس فيبر التفهمية، ضمن بوتقة منهجية واحدة سماها البنيوية التكوينية. ويعني هذا أن ليس هناك أي تعارض حقيقي بين منهج الفهم ومنهج التفسير.

ويتخذ "أنطوني غيدن"ز في كتابه (علم الاجتماع)، موقفا قريبا من موقف "غولدمان"، إذ يجمع بين بنية المجتمع والفاعل المجتمعي، كما يوفق بين منهجي الفهم والتفسير، إذ يثور من جهة على المنهج التفسيري الوضعي، ويدافع عن منهج الفهم في دراسة الظواهر المجتمعية. ومن جهة ثانية، يذكر سلبيات المنهج التفهمي الذي تنقصه العلمية والروح التجريبية.

---

[i]– نجيب محمود زكي، *المنطق الوضعي، الجزء الثاني في فلسفة العلوم*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966، ص:333.

[ii] – Rescher Nicholas, *Scientific Explanation*, Free Press, New York, 1970, pp :164-165.

[iii] - Ibid, p : 206.

[iv] - Ibid, p : 166- 167.

[v] - Braybrooke David, *Philosophical Problems of The Social Sciences.* New York: The Macmillan Company, New York, 1965, p :33.

[vi]– الخشاب مصطفى، *علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول: تاريخ التفكير الاجتماعي وتطوره*، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص: 237.

[vii]– نفسه، ص: 238.

[viii] *-Kolakowski Leszek, Positivist Philosophy from Hume to the Vienna Circle. (N. Guterman, Trad.) Pelican Books, 1972, p : 70.*

[ix]– تيماشيف نقولا، *نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها*، ترجمة:محمود عودة وزملائه، دار المعارف، القاهرة، ط 5، 1978، ص: 51– 52.

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

[x]- Aron Raymond, *Main Currents in Sociological Thought 2*, Trad : R. H. Weaver, Penguin Books, 1972, p : 70.

[xi]- Durkheim Emile, Les Règles de la Méthode Sociologique, Librairie Félix Alcan, Paris, éd : 7, 1919, p : 2.

[xii] - Ibid, p : 95.

[xiii] - Ibid, p p : 103- 104.

[xiv]- الحسن إحسان محمد، *المدخل إلى علم الاجتماع*، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص: 261.

[xv] - Aron Raymond, *Main Currents in Sociological Thought, Ibid, p : 43.*

[xvi]- أمزيان محمد، العلوم الإنسانية في المنظومة الغربية: دراسة نقدية في الأسس المنهجية، مجلة المنعطف، العدد 9، 1995، ص: 86.

[xvii] - *Winch Peter, The Idea of a Social Science and its Relation to Philosophy, Routledge and Kegan Paul, London, 1958, p : 245.*

[xviii]- *Schutz Alfred, Philosopher and Social Scientist, Human Studies, 1998, p : 12.*

[xix] - *Dilthey Wilhelm, The Rise of Hermineutics, Penguin Books, London, 1970, p : 105.*

[xx]- قارة نبيهة، *الفلسفة والتأويل*، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة 1، 1998، ص: 50.

[xxi] - *Dilthey Wilhelm, Critique de la Raison Historique: Introduction à l'étude aux sciences de l'esprit, Trad : S. Mesure, cerf, Paris, 1992, p : 37.*

[xxii] - *Bréchon Pierre, Les Grands Courants de la Sociologie. PUG Collection, Grenoble, 2000, p : 80.*

[xxiii] - *Weber Max, Economy and Society (Vol. 1), London: Bedmister Press, London, 1968, p : 4.*

[xxiv] - *Feigl Herbert & Brodbeck May, Readings in the philosophy of Science, Appleton-Century-Crofts, New York, 1953, p : 684- 685.*

ISSN: 2708-4663 DNNLD :2020-3/1128

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1 -تيماشيف نقولا، *نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها*، ترجمة:محمود عودة وزملائه، دار المعارف، القاهرة، ط 5، 1978.

2 -الحسن إحسان محمد، *المدخل إلى علم الاجتماع*، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006.

3 -الخشاب مصطفى، *علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول: تاريخ التفكير الاجتماعي وتطوره*، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

4 -قارة نبيهة، *الفلسفة والتأويل*، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة 1، 1998.

5 -نجيب محمود زكي، *المنطق الوضعي، الجزء الثاني في فلسفة العلوم*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966.

المجلات:

6 -أمزيان محمد، العلوم الإنسانية في المنظومة الغربية: دراسة نقدية في الأسس المنهجية، مجلة المنعطف، العدد 9، 1995.

المراجع باللغة الأجنبية:

7- Aron Raymond, *Main Currents in Sociological Thought 2*, Trad : R. H. Weaver, Penguin Books, 1972.

8- Braybrooke David, *Philosophical Problems of The Social Sciences.* New York: The Macmillan Company, New York, 1965.

9- *Bréchon Pierre, Les Grands Courants de la Sociologie. PUG Collection, Grenoble, 2000.*

10- Dilthey Wilhelm, Critique de la Raison Historique: Introduction à l'étude aux sciences de l'esprit, Trad : S. Mesure, cerf, Paris, 1992.

11- Dilthey Wilhelm, The Rise of Hermineutics, Penguin Books, London, 1970.

12- Durkheim Emile, Les Règles de la Méthode Sociologique, Librairie Félix Alcan, Paris, éd : 7, 1919.

13- Feigl Herbert & Brodbeck May, Readings in the philosophy of Science, Appleton-Century-Crofts, New York, 1953.

14- Kolakowski Leszek, Positivist Philosophy from Hume to the Vienna Circle. (N. Guterman, Trad.) Pelican Books, 1972.

15- Rescher Nicholas, *Scientific Explanation*, Free Press, New York, 1970.

16- Schutz Alfred, Philosopher and Social Scientist, Human Studies, 1998.

17- *Weber Max, Economy and Society (Vol. 1), London: Bedmister Press, London, 1968.*

18- *Winch Peter, The Idea of a Social Science and its Relation to Philosophy, Routledge and Kegan Paul, London, 1958.*